

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣

احذر مما تتطلع إلى تحقيقه

مايكل فلين

يُمكن أن يكون لترويج المعايير الليبرالية أثر ضار غير مقصود على كيفية مواجهة الدول لتحديات الهجرة غير النظامية؟

في مكان قرب أوستن في ولاية تكساس، هناك مركز يُدعى «دار ت. جون هوتو للرعاية». لكن ذلك المركز ليس لرعاية المسنين كما قد يُفهم من اسمه، بل إنه مؤسسة خاصة

ربحية تُعنى باحتجاز المهاجرات الإناث غير الحملات للوثائق الرسمية ممن أصدرت دائرة الهجرة والجمارك في وزارة الأمن الوطني الأمريكية بحقهن قرارات بترحيلهن. ولغاية عام ٢٠٠٩، ذاع صيت سيء للمركز على أنه واحد من مؤسستين أمريكيتين تحتجزان عائلات بأكملها. وهوتو، الذي اتخذ اسمه نسبة لأحد رؤاد خصخصة السجون، سجن سابق تحول إلى مركز لاحتجاز العائلات عام ٢٠٠٦ بتوصية من الكونغرس.

فقبل عام ٢٠٠٦، كان الإجراء المعتمد بشأن العائلات المهاجرة المعتقلة إما بإطلاق سراحهم إلى أن يصدر قرار بشأن قضايا هجرتهم أو بوضع أفراد الأسرة الواحدة في عدة مؤسسات منفصلة، فكان الأطفال يضعون في الحجز لدى مكتب إعادة توطين اللاجئين في حين يُجسب الآباء والأمهات في مؤسسات احتجاز منفصلة. ووفقاً لإحدى الروايات،

«اكتشف الكونغرس ذلك، فأتخذ إجراءً مباشراً لتصويب الوضع لضمان محافظة ممارسات دائرة الهجرة والجمارك على التقاليد الأمريكية التي تروّج للقيم الأسرية»^١ وباختصار، كان القصد من احتجاز العائلات في مركز هوتو حماية أحد الحقوق الإنسانية وهو الحق في الحياة الأسرية.

لكن مركز هوتو، خلال فترة وجيزة جداً، سرعان ما أثار جدلاً محتمداً حول معاملة المهاجرين من الأطفال والعائلات غير الحاملين للوثائق. ففي عام ٢٠٠٧، نجح اتحاد الحريات المدنية الأمريكي في تسوية قضية رفعها على دائرة الهجرة والجمارك ادعى فيها أن الظروف السائدة في مركز الاحتجاز المذكور كانت تمثل انتهاكاً لمعايير معاملة

القاصرين المحتجزين في دوائر الهجرة الفدرالية. وبعد ذلك بستين، في ٢٠٠٩، أعلنت إدارة أوباما أنها أنهت رسمياً احتجاز الأطفال والعائلات في هوتو وأنها حوّلت المركز إلى مؤسسة لاحتجاز الإناث فقط. وبحلول عام ٢٠١٠، خضعت المؤسسة إلى عملية تغيير جذرية في ترتيباتها لتحتل مركزاً مهماً في الجهود الحكومية في إضفاء مسحة لطف على

الاحتجاز بتحويل المركز من سجن مزر للأطفال إلى مكان مغلق لطيف للنساء المهاجرات.

وفي أوائل عام ٢٠١١، وصف مسؤول من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مأوى مقاطعة بيركس للعائلات (والاسم قد يكون مضللاً لأنه في الواقع مؤسسة الاحتجاز الوحيدة في أمريكا اليوم التي تحتجز فيها العائلات) بأنه تجسيد «للممارسات الفضلى لنموذج يُحتذى به في احتجاز المهاجرين المدنيين». وأوضح المسؤول أن «المفوضية تؤمن إيماناً راسخاً بأن الأغلبية العظمى من طالبي اللجوء لا ينبغي احتجازهم»، ولكن في حالة احتجاز العائلات، فإن بيركس هو النموذج الذي يُحتذى به. ومع أنه من الواضح أهمية الشناء على التحسينات المعمولة على معاملة المحتجزين، فهل ستكون فكرة جيدة للمفوضية، التي تعد المؤسسة الأولى في المجتمع الدولي التي تقدم الحماية لطالبي اللجوء، أن تمنح شيئاً من قبيل الترخيص والموافقة على الجهود التي تُبذل من أجل احتجازهم في المقام الأول؟

هناك صفتان أساسيتان تلازمان احتجاز المهاجرين في الوقت الحاضر وهما: (١) تكريس الدولة لممارساتها تدريجياً ضمن البلاد (ومثال ذلك الانتقال من السجون إلى مرافق الاحتجاز المخصصة) و(٢) نقل تلك الممارسات إلى الدول الأخرى. ويبدو أن هذه التطورات تقودها عمليتان اثنتان أولاهما انتشار الأنظمة التقنية التي تهدف إلى حماية غير المواطنين، وثانيهما تصدير الممارسات الداخلية التي تطبقها الدول الأساسية في النظام الدولي إلى الدول الأخرى أيضاً. ولهذا السبب بالذات، نشهد اليوم ظهور أنظمة مخصصة لاحتجاز المهاجرين حتى في البلدان التي لا يوجد فيها دليل كبير على أنها تبذل جهوداً ممنهجة في احتجاز الناس منذ عشر إلى خمس عشرة سنة.

أما الفاعلون الحقوقيون فكثيراً ما تركز حملاتهم لمناصرة قضايا الاحتجاز على الترويج لحسن معاملة المحتجزين والشناء على الجهود التي تبذلها الدولة في التمييز بين حجز الأشخاص على خلفيات سوابقهم الجنائية والاحتجاز الإداري للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء. ومع ذلك، هناك

سبب يدعو للقلق من أن إقامة أنظمة متخصصة في احتجاز المهاجرين قد يقود إلى تزايد استخدام الاحتجاز الحرة والحق في منع الاعادة القسرية.

وفي أوروبا مثلاً، أوقفت معظم الدول الأوروبية، على النقيض مع الولايات المتحدة، منذ زمن ليس بعيد، استخدام السجون لاحتجاز المهاجرين وتعود بعض أسباب ذلك إلى الضغوط التي مارستها هيئات دعم حقوق الإنسان كالمجلس الأوروبي مثلاً. وأوضحت مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية بشأن إجراءات العودة أن على الدول الأعضاء استخدام مرافق مخطط لها خصيصاً لغايات احتجاز الأفراد أثناء انتظارهم للترحيل. إلا أن عملية انتقال أنظمة الاحتجاز من صفة عدم الرسمية إلى الرسمية في العقدين السابقين تزامنت مع نمو احتجاز المهاجرين في هذه المنطقة.

تصدير سياسات الاحتجاز للخارج

وفي الوقت نفسه الذي بدأت عمليات الاحتجاز تنتهج منحى التخصص في بلدان المقصد، تسعى تلك الدول إلى أن تصدر إلى الدول الأخرى جهودها لمنع الهجرة غير الرسمية، ما يثير تساؤلاً حول تهرب تلك الدول من مسؤولياتها بالتمسك بالمعايير الدولية. ومن أمثلة ذلك موريتانيا،

الواقعة في غرب أفريقيا، التي افتتحت عام ٢٠٠٦ أول مركز مخصص لاحتجاز المهاجرين غير النظاميين في مدينة ميناء نواذيبو بمساعدة من الهيئة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وقد أثارت مسألة مساعدة إسبانيا لإنشاء مركز الاحتجاز تساؤلات حول طبيعة الهيئة التي ستفرض رقابتها على المنشأة وحوال من سوف يضمن حقوق المحتجزين. وفي حين أن المركز يخضع رسمياً لإدارة مديرية الخدمات الوطنية، فقد أوضح المسؤولون الموريتانيون «بوضوح وبصورة قطعية» في تشرين الأول ٢٠٠٨ أن السلطات الموريتانية تؤدي وظائفها بناء على طلب صريح من الحكومة الإسبانية.^٢

وكما تُظهر قضية موريتانيا، فإن مساعي الدول الأساسية للحد من ضغوط الهجرة تؤدي إلى تصدير الضوابط إلى الدول التي لا تُعد من المقاصد الرئيسية للمهاجرين وحيث تكون سيادة القانون ضعيفة. ويثير ذلك الأمر تساؤلات حول مدى صحة إلقاء اللائمة على الدول الديمقراطية الليبرالية الغربية في (أ) الاساءات التي يعاني منها المحتجزون عند قطع الطريق عليهم واحتجازهم قبل وصولهم إلى الدول المقصودة، و(ب) التحايل (بتصدير ممارسات الاحتجاز) على ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحق الدولة

مايكل فلين michael.flynn@graduateinstitute.ch

مؤسس ومدير المشروع العالمي للاحتجاز ومقره برنامج

دراسة الهجرة العالمية في معهد الدراسات العليا www.globaldetentionproject.org

١. اللجنة النسائية للاجئين ودائرة الهجرة والأجئين اللوثرية

Locking Up Family Values: The Detention of Immigrant Families

(حسب القيم الأسرية: احتجاز العائلات المهاجرة) فبراير/شباط، 2007، ص. 1-2

<http://tinyurl.com/WRC-LRIS-lockingup-2007>

٢. منظمة الرقابة الاجتماعية الأوروبية،

Spain: The Externalisation of Migration and Asylum Policies: The

Nouadhibou Detention Center

(إسبانيا: تصدير سياسات الهجرة واللجوء: مركز احتجاز نواذيبو) 2009